رجع معظمهم إلى مهاجره بخفي حنين!

المغتربون العائدون .. محنة الرتبة والشهادة

هي مشكلة ما زال العديد من العراقيين يجهلونها ويجهلون كيف تعاملت وتتعامل معها أنظمة الدولة العراقية ، القديمة الجديدة ، بشقيها الإداري والاجتماعي ، (المدى) تطرحها هنا ، لأهميتها ولكونها ركيزة قوية في بناء العراق الجديد واستعادته ابناءه.

صافي الياسري

- يمنحون شهادة "الدكتوراه" لطلابهم ويحرمهم هؤلاء الاعتراف برتبهم!
- لماذا تُقدم الشهادة على الرتبة؟
- لماذا نعترف بنظام اتحاد الجامعات العربية ونرفض الاعتراف بالأنظمة العالمية؟

حكيم

أيام النظام البائس المباد، وفي زمن ما سمي في حينها بسنوات الحصار الجائر، سأل رجل صبياً من اقربائه عن أحواله وسير دراسته فأجابه قائلاً: انه ترك الدراسة وصار يعمل (عتالاً).. وقد تطور به الحال اليوم فأصبح يملك عربة صغيرة ينقل بها أغراض الناس وإن المستقبل أمامه مفتوح، فربت "الرجل الحكيم" على كتف الصبي وقال له: "حسناً فعلت فالشهادة ما عادت توكل خبز".

لماذا؟

في أحد الأيام كنت أغطي شخصياً أحداث مؤتمر صحفي لليونسكو في نادي العلوية حول حرية الصحافة، وأتحدث الانكليزية مع أحد المشاركين من الأجانب، وكان أحد العاملين على تنظيم المؤتمر يراقبني وحين انهيت حديثي تقدم إلي وسألني: جنابك عراقي؟ وحين قلت نعم، قال ما شاء الله (ومنين اتعلمت لغة؟) (لازم انت مغترب)، لم استغرب سؤاله فأنا أعرف الوضع الدراسي في البلد، وكيف استغرب والزميل عمران السعيدي مترجم (المدى) ذاته استغرب قدرتي على الحديث بالإنكليزية.

الزمن الجميل

هذه مجرد إشارات لتبيان وضع النقص المعرفي العام في البلد فقد كانت الدراسة قبل مجيء (البعث) إلى السلطة (توكل خبز فعلاً) كما أنها كانت جدية بشكل حقيقي، ففي العهد الملكي على سبيل المثال تم تعيين خريجي الدراسة الابتدائية كمعلمين وبرواتب مغرية نسبة إلى الوضع الاقتصادي آنذاك، وكانوا بسبب البرنامج التعليمي المكثف والجدي يستحقون تلك الدرجة قياساً إلى الوضع المعرفي الذي كان سائداً، وأواسط الخمسينيات افتتحت الدولة - معاهد إعداد المعلمين - للطلبة من خريجي الدراسة المتوسطة بعد ان فرضت امتحانات (البكالوريا) والأسئلة الوزارية على مرحلتي الابتدائية والمتوسطة والإعدادية فيما بعد. ثم افتتحت الإعداديات المهنية - كإعدادية الصناعة وإعدادية الزراعة، وإعدادية التجارة المركزية، لتخريج الملاكات الوسطية فجامعة بغداد بدأت تعد خريجيها كموظفين (طبقيين) من الدرجات العليا، ثم تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتتخصص بميدان الدراسات العلمية والإنسانية العليا - الماجستير والدكتوراه - بعد أن توفر ملاك قدير من (الأساتذة المتمكنين).

ولكن!

ولكن هذه الوزارة، وهذا الميدان أصيبا بنكسة وارتكاسة شديدة، فقد اصر النظام المباد على ان يحصل كل أفراد عائلته الحاكمة على أعلى الشهادات يليهم الأزلام والرفاق، ومن الطبيعي أن يتدهور على هذا الواقع مفهوم (الدراسة والتدريس) ويتداول الأكاديميون (طرفة) حول (الدكتور) "الرائد" في الحرس الجمهوري (فلان البو فلان)، والدكتوراه التي حصل عليها في الأدب المقارن بين الإنجليزية والعربية، فحين هناه الأستاذ المشرف على رسالته - باللغة الإنكليزية - على حصوله على الشهادة قال له (الدكتور - الرائد) (عجل يابه والعربية اشبيها ليش ما تحجي عربي؟).

هكذا تدهور وضع التربية والتعليم في العراق بعد أن وضع (البعث) ايديولوجيته الشوفينية أساساً لكل الجسد التربوي التعليمي في العراق، وفصل الجسد على الثوب، لا الثوب على الجسد، ففر الراغبون الحقيقيون في العلم والتعلم إلى بلاد الله الواسعة، وفر معهم عشاق الحرية والهاربون من البطش والتصفيات السياسية والعرقية والطائفية، ووجدوا في الملاذ الأجنبي (حاضنة علمية وثقافية ومعرفية) خدمتهم في غربتهم، فخدموها بعد ان أبدعوا في قراءة مبادئها وانتجوا ما يخدمها ويخدم في الوقت نفسه (ثقافة وعلم) بلدهم. وحين أنهار النظام البائس السابق، فكر هؤلاء الذين أصبحوا اصحاب شهادات ورتب علمية عالية في جامعات الدول (المتفوقة) علمياً واجتماعياً ومعرفياً في العودة إلى وطنهم البديع وبعضهم يحمل خبرة (ثلاثين) عاماً وترك كل ما أسسوه هناك وما وفر لهم رفاهية العيش ومعارضته قول الإمام علي (ع) (الغنى في الغربة وطن) فما الذي جنوه من عودتهم؟

رسالة من المغتربين

اقرأوا معي هذه الرسالة التي وصلت بريدي الالكتروني في جريدة (المدى) الغراء.

(يسعدنا أن نقدم لكم أنفسنا في هذه الرسالة المشتركة بعد ان جمعنا هدف واحد ومعبد واحد فنحن مجموعة من المغتربين كانت أعدادنا في البدء تزداد يوماً بعد آخر، والذي يجمعنا هو إننا من الأكاديميين العاملين في جامعات عالمية مرموقة ومعترف بها كأرصن جامعات العالم، والجامعات العراقية تفخر بإن عدداً من أساتذتها هم من خريجي هذه الجامعات، وهم من المفضلين على خريجي الجامعات العربية وجامعات العالم الثالث وقد صدمنا باجتهاد الجامعات العراقية القائم على ما فرضه عليها (اتحاد الجامعات العربية) كنظام لا اساس أكاديمي له في طول العالم وعرضه، فهنا يواجهك رئيس القسم أو عميد الكلية بسؤاله العتيد - ما شهادتك؟ فإن قلت له دكتوراه يسعى في تعيينك ما توفر الشاغر، وإن قلت (ماجستير) صنفك (معيداً) أو فوق ذلك بقليل، وهذا يعني أن الجامعات العراقية شأنها شأن الجامعات العربية تعتز بالشهادة الجامعية ولا تعتبر الرتبة أو اللقب الأكاديمي المعتمد عالمياً، وأغلبية العائدين إلى الوطن هم من حملة الرتب والألقاب الجامعية وليس الشهادات، وهي رتب علمية مهمة مبنية على جهد إنساني حثيث مبني على البحث العلمي والنشر والخبرة.

فالجامعات العراقية على سبيل المثال وعلى لسان رؤسائها وعمدائها لا تعترف برتبة (البروفسور) البريطانية المعترف بها عالمياً، وحتى من قبل الملكة اليزابيث نفسها.. فلماذا؟

ربما كان هذا التساؤل الذي ختمت به الرسالة، هو جوهر الموضوع فالإجابة قد تكون قانونية ولكنها بالفعل غير منطقية، فالقول إن نظام الجامعات العراقية قائم على هذه الأسس لا يعني غير قابل للنقاش.

آراء أكاديمية

يقول الدكتور خالد ميرزا - رئيس قسم طب الأسنان في الجامعة المستنصرية - هذا هو النظام المعمول به في الجامعات العراقية ونحن لا نملك القدرة على تغييره فذلك من اختصاص السلطات التعليمية، ونحن نقر أن فيه غبناً لأصحاب الخبرة الطويلة والعالية من حملة الرتب المعترف بها عالمياً- ويقول - البروفسور - حامد عبد الكريم الملا - من جامعة غانا التابعة للجامعة البريطانية - أنا شخصياً أشرفت على رسالة الدكتوراه التي أعدها - العراقي (....) وهو الآن عميد كلية (...) وحين عدت إلى الوطن لغرض التعيين رفض هذا الرجل الاعتراف بدرجتي العلمية واصر على اني لا أحمل إلا شهادة (الماجستير) وصنفني كمعيد؟

ويوجه هؤلاء الأكاديميون سؤالاً آخراً إلى رؤساء وعمداء الجامعات والكليات حول علمهم أن الترقية إلى رتبة جامعية لا علاقة لها بالشهادة حتى في الجامعات العراقية، وإلا كيف يفسرون درجة "استاذ مساعد" وهو يحمل شهادة الدكتوراه، ودرجة "أستاذ مشارك" وهو يحمل الشهادة نفسها و"أستاذ دكتور" وهو يحمل الشهادة نفسها، فما المانع من الاعتراف بحامل (الماجستير) في رتبة (بروفيسور) التي يعترف بها العالم كله؟

ويقول (البروفسور المشارك) عدنان عبد اللطيف الورد من جامعة هارفارد الأمريكية: إن عدم الاعتراف بالرتبة العلمية للأكاديميين من قبل الجامعات العراقية يعيق عودة ملاكات مهمة ومؤثرة من حملة الرتب العلمية من المغتربين العراقيين، والجامعات العراقية في الحقيقة مخطئة وهي تتمسك بهذا النظام المخترع من قبل اتحاد الجامعات العربية، وهو نظام شوفيني في حقيقته، وإلا ما رأيك في أن الحصول على شهادة الدكتوراه قد لا يستغرق أكثر من سنتين، بينما حصلت على رتبتي (بورفيسور مشارك) بجهد مضن استغرق مني ٢٠ عاماً! ودون إشراف شخص، أي بجهد شخصي الأمر الذي يدلل على رصانة البحث العلمي، ولو شئت الحقيقة، فإن لقب (أستاذ دكتور) المستخدم في الجامعات العراقية ليس له وجود في آن واحد، لأن شهادة (الدكتوراه) هي شهادة طلابية) ولقب أستاذ رتبة جامعية، فكيف تم الجمع بينهما؟ أنا احمل الآن رتبة بروفسور مشارك، وفي العام القادم سأحمل رتبة بروفسور كامل البرفسورية وهي ارقى درجة علمية في الجامعات الأمريكية والبريطانية وجامعات عالمية أخرى، وكما تعلمون فإن جامعة هارفرد هي من اعرق الجامعات الأمريكية، ولكن الجامعات العراقية لم تعترف بشهاداتي وعرضت علي درجة أستاذ مساعد، فهل هذا منطقي؟

وقد غادر البروفسور عدنان، العراق عائداً إلى أمريكا، بعد خيبة أمله في الوطن.

اين نحن من الرتب العلمية؟

أما الرتب العلمية المعترف بها في أمريكا وبريطانيا على سبيل المثال فهي:

١- محاضر - Lecturer بدكتوراه أو من دونها.

٢- كبير محاضرين Senior Lecturer- بدكتوراه أو من دونها وبراتب أعلى.

٣- بروفسور مشارك Associate Professor -بدكتوراه أو من دونها وبراتب أعلى.

٤- بروفسور كامل البروفسورية - Full Professor بدكتوراه أو من دونها، براتب هو واستبدالها برتبة بروفيسور والترويج لها والمخاطبة بها، لكي يشعر حاملها بإنه أعلى منزلة وأغزر علماً من الدكتور.

٤- اعتماد نظام ترقيات صارم و(سري للغاية) لأن الكثيرين حصلوا على ترقياتهم في العراق والعالم العربي بسبب نظام الترقيات المفكك وهؤلاء يستخدمون أساليب ملتوية للحصول على الترقيات، الأمر الذي يجعلنا نحصل على (أساتذة حقيقيين ممتازين وليس حملة القاب لزيادة الوجاهة والرواتب وحسب).

٥- الاعتراف برتب المغتربين من الجامعات العالمية وعدم التذرع بعدم وصول التعليمات في حالة إقرار استحداث قسم لتعيين المغتربين والتعامل معهم وفق رتبهم وطبقاً لقوانين واضحة وصريحة وغير قابلة للالتفاف عليها أو اغتيالها من قبل بعض الإداريين المملوئين بالحقد على المغتربين لأسباب هي في الأغلب (سياسية).

٦- استحداث حوافز تحث المغتربين على العودة إلى الوطن مثل (علاوة الاغتراب) أو ما إلى ذلك.

ويتمنى هؤلاء الأكاديميون أن تأخذ السلطات العلمية في البلد بمقترحاتهم قبل صدور قانون الخدمة الجامعية الجديد - المقترح-.

وتبدو هذه المقترحات منطقية على ضوء الأمل في افتتاح جامعات عالمية فروعاً لها في العراق، إذ لا يعقل أن تنتج هذه الجامعات السائرة على هدي النظام العالمي، فتشطب نظامها وتعتنق نظام اتحاد الجامعات العربية.

أو أن يكون نظام الجامعات العراقية في واد والجامعات العالمية في واد آخر، الأمر الذي سيمنع التعايش العلمي بينهما، من حيث استقطاب الملاكات وتنويع الراتب حسب الرتبة العلمية تارة وحسب الشهادة تارة أخرى.

ماذا قال الطلبة؟

أما طلبة الجامعات العراقية، فقد استطلعنا آراء عدد منهم حول الموضوع، وهم في الغالب يجهلون هذه القضية ومع ذلك فقد أجاب عدد منهم بما يفيد انهم يفضلون التعامل مع اصحاب الخبرة، فهم بحكم مدة عملهم وحصولهم على درجاتهم العلمية بالنشاط العلمي يمكن ان يكونوا أكثر فائدة للطالب، وأجاب آخرون أنهم يؤيدون الانفتاح على العالم فالعراق ليس جزيرة منعزلة.

ويبقى الأمر في النهاية متروكاً للسلطات العلمية مع إننا نرفع صوتنا مع المغتربين مطالبين بما يضمن عودتهم إلى وطنهم الأم.

مقترحات

وعلى هذا الأساس اقترح عدد من هؤلاء الأكاديميين:

١- إلغاء نظام التعيينات والترقيات المعمول به حالياً، وإبداله بالنظام العالمي المعمول به في بريطانيا وامريكا ودول الكومنويلث واستراليا ونيوزيلاندا ودول أخرى كثيرة في افريقيا وآسيا واوروبا.

٢- تحديد الرواتب حسب ما معمول به في النظام الجديد ويمكن الإطلاع على نظام الترقيات البريطاني ودراسته كنموذج مثالي متقدم، وتشكيل لجنة لتوأمة الجامعات العراقية مع الجامعات البريطانية والأمريكية ذات الاساس الأكاديمي لعملها من حيث التعيين والترقية، وليس التراث والثقافة وكما يقول هؤلاء الأكاديميون - نريد أن نحتفظ بثقافتنا الإسلامية العربية العراقية ولغتنا القرآنية الجميلة.

٣- إلغاء رتبة - أستاذ دكتور - الأعلى، وهي اعلى درجة علمية. وفي بلد مثل العراق، عانى ما عانى في كل الميادين، ومنها ميدان التعليم العالي، الذي تراجع إلى حد مخيف، تزداد الحاجة وتشتد إلى مثل هذه الملاكات والرتب العلمية ذات الخبرة العالية التي اكتسبتها من خدمتها الميدانية الطويلة، فلماذا نفرط بها؟ إذا كان الأمر مقتصراً على النظام الذي فرضه اتحاد الجامعات العربية، فهو ليس نظاماً مقدساً لا يجوز المساس به.

أبو المعالي.. رجل قلّ نظيره

تحت الضوء

حسين التميمي

التقيت (السيد مهدي عيسى أبو المعالي) قبل عقدين أو أكثر بقليل، ووقتها كان الرجل قد ترك القضاء وانصرف كليا للعمل في المحاماة دفاعا عن المظلومين في زمن تحول فيه الكثير من المحامين الى سماسرة ينصرون الظالم اذا أجزل لهم العطاء ويقلبون الباطل حقا والحق باطلا، وغالبا ما كان يعلو نجم هذا أو ذاك منهم وتتزاحم الدعاوى على مكاتبهم، لكن حين تقترب منهم، لتتعرف على سر هذه العبقرية التي هبطت عليهم بين ليلة وضحاها حتى صاروا (يكسبون) الدعاوى منذ أول جلسة، فتكتشف بأن الموضوع لا علاقة له بالعبقرية أو حتى بمعرفة القانون وأسراره، فالواحد منهم لا يقول إلا كلمتين أو ثلاثاً أمام القاضي حتى يحكم هذا ببراءة المتهم، وحين تبحث عن السر تكتشف أنهم قد توصلوا الى رشوة القاضي فضلا عن رشوة رجال الأمن والشرطة، وقد كنت وقتها (أي قبل عقدين) أسعى في قضية تخص شخصاً من أقاربي، تعرض لظلم النظام البائد وحكم عليه بالسجن لأكثر من خمسة أعوام، وقد تمكنت من الوصول الى (أبو المعالي) بعد طول جهد وعناء، ولا أكتمكم السر فقد كنت - وبعد أن تعرضت لتجارب مريرة مع محامين آخرين - أخشى أن اتعرض مجددا الى مزيد من الغش والاحتيال الذي مارسه معي من قبل، أشباه المحامين الذين تحدثنا عنهم آنفا، لكن لحظة أن دخلت مكتبه (في منطقة المنصور ببغداد) شعرت أن هذا رجل يمكن الوثوق به حتى قبل أن يرد التحية، وقد صدق ظني فيما جرى بعد ذلك، ليس لأنه استطاع تبرئة المتهم الذي يخصني فقط، بل لأني اكتشفت أن هذا الرجل يمتلك ثقافة وإطلاعاً يفوق مقدرة أي زميل له في المهنة، فضلا عن شجاعته آنذاك في ادانة النظام البائد من دون خوف أو خشية سيما أنني لم أكن الوحيد الذي يوجد آنذاك في مكتبه، بعدها تكرر اللقاء بيننا وبرغم فارق العمر شعرت أن هذا الرجل صديق لي، وتوالت بعدها السنوات، وسقط نظام الطاغية، ولم أحصل على أخبار (ابو المعالي)، على الرغم من أنني تمنيت أن يكون الآن في منصب مهم من المناصب الحكومية، لأنه رجل كفء لأي منصب يشغله، ولأن العراق الجديد به حاجة ماسة الى أناس شرفاء يمتلكون المعرفة والخبرة ولهم تاريخ نظيف ناصع.

لكن المفاجأة حدثت بعد سماعي خبر استشهاد المفتش العام لوزارة التربية مع نجله. إذ طرق سمعي اسم (أبو المعالي)، ولم أتأكد من حقيقة الخبر إلا بعد أن اتصلت بأحد أصدقائه من عائلة (النصار) في مدينة بعقوبة، فأكده لي، وقتها شعرت بأنني قد فجعت بشخص عزيز جليل لا يمكن تعويضه، شخص هو بمثابة بطل من أبطال هذا الزمان الذين يكرمون بالقتل بدلا من أن يوضع الغار على رؤوسهم، وقد تحدث الرجل (النصار) عن (أبو المعالي) قائلا: في السبعينيات كان أبو المعالي يشغل منصب قاض في محكمة بعقوبة، وقد سهرنا في إحدى الليالي الى وقت متأخر وبعد إلحاح استطعنا أن نجبر (أبو المعالي) على تناول الخمر، وفي الصباح التالي كان على (ابو المعالي) أن يحكم في قضية لها علاقة بتناول الخمور، فما كان منه إلا ان يؤجل النظر في القضية، وحين سألته عن السبب، قال: كيف تريدني أن أحكم في قضية كهذه وأنا قد فعلت الفعل ذاته ليلة أمس، ثم أنه أقسم بأن لا يتناول الخمر مطلقا بعد ذلك.

بخلق كهذا كان أبو المعالي يتعامل مع القضاء وقد استمر الرجل في عمله متوخيا الشرف والنزاهة، حتى وجد في آخر المطاف أن استمراره في هذا العمل سيؤدي به.. أما الى الحكم بالباطل على ضحايا النظام البائد، أو التعرض للسجن أو الاعتقال في حال رفضه تنفيذ أوامر الطاغية وزبانيته لذا اختار الرجل ترك القضاء، والعمل في المحاماة عسى أن يكون قادرا على رفع الظلم والحيف عن المواطنين وفقا لتمكنه من الأمر.

أخيرا لا أظن بأن من قتل (أبو المعالي) ادرك فداحة الجرم الذي ارتكبه بحق نفس بريئة عزيزة كريمة كنفس (أبو المعالي) ولا أظنه ادرك أيضا الجرم الذي ارتكبه بحق الوطن، لأن بنا حاجة ماسة الى أمثال (أبو المعالي) اليوم وغدا، كي نستطيع حقا أن نبني هذا الوطن.